OCTOBER

النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية

تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦

بنجلاديش

عمليات قتل وتعذيب غير قانونية

وردت تقارير عن قتل مئات من المدنيين العزل في منطقة تلال شيتاجونج من قبل القوات العسكرية وشبه العسكرية خلال العشر سنوات الماضية.

وكان الضحايا اعضاء سكان القبائل التي تقطن هذا الجزء النائي من جنوب شرق بنجلاديش. ووردت تقارير عن عمليات قبض تعسفي وتعذيب على نطاق واسع. ولم تحاول حكومات متعاقبة التحقيق في هذه الاساءات. وقامت منظمة العفو الدولية بتوثيق قلقها عن هذا الوضع في تقرير عنوانه «بنجلاديش: عمليات قتل وتعذيب غير قانونية في منطقة تلال شيتاجونج»، نشر هذا الشهر. ويركز التقرير على الحوادث التي وقعت بين شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٨٦، ويحتوي على معلومات من مصادر متنوعة بما في ذلك شهود عيان.

لقد وردت تقارير مستمرة عن انتهاك حقوق الانسان من قبل اشخاص عاملين على تطبيق القانون في منطقة تلال شيتاجونج منذ منتصف السبعينات. ففي ذلك الوقت شكل سكان القبائل جماعة مسلحة لمعارضة الحكومة، التي رفضت طلبات القبائل للاحتفاظ بالاستقلال الذاتي المحلي والمكانة الخاصة التي كانوا يتمتعون بها في السابق.

وكانت بعض انتهاكات حقوق الانسان التي وردت تقاريرها الى منظمة العفو الدولية عقب قتل موظفي تطبيق القانون ومستوطنين غير قبليين انتقلوا الى المنطقة خلال العقدين الماضيين، قد قامت بها جماعة القبائل المسلحة المسماة بقوة السلم. وانتقاما لذلك، اغارت القوات العسكرية على القرى القبلية وقتلت وجرحت سكانها. وهدد وعذب سكان القرى خلال تنفيذ برنامج الحكومة لاعادة الاسكان القسري للقبائل في «قرى محمية».

وتصف منظمة العفو الدولية في تقريرها حادثتين في شهر ايار/مايو عندما نصب كمين لمجموعات من القرويين وتم قتلهم عندما كانوا يحاولون الهرب الى الهند عقب غارات شنت على قراهم. وفي بداية شهر ايار/مايو ورد ان عشرات من رجال القبائل قد اطلق عليهم النار دون انذار بين قريتي سافسواربارا ومانوداسبارا، قرب ماتيرانجا. ولدى منظمة العفو الدولية اسماء ١٦ شخصا ورد انهم قتلوا، معظمهم من متوسطي العمر او المسنين، بالرغم من مقتل عدد أكبر. وفي يوم ١٨ أو ١٩ ايار/مايو ورد ان اكثر من ٢٠٠ من رجال القبائل نصبت لهم القوات شبه العسكرية كمينا قرب الحدود الهندية بين قريتي تايدونج وكوميلاتيلا، عندما أجبروا على عبور واد ضيق، حاصرهم فيه الجنود وأطلقوا عليهم النار.

وورد ايضا ان رجال القبائل قد عذّبوا في معسكرات الجيش والقوات شبه العسكرية، خلال استجوابهم عن أماكن وحدات «قوة السلم». وتعتقد منظمة العفو الدولية ان على حكومة بنجلاديش ان تؤلف هيئة مستقلة غير متحيزة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان هذه، وان يقدم المسؤولون عنها للقضاء.

غلام من القبائل ورد أنه قتل عندما اغار الجنود على قريته في نيسان/ابريل ١٩٨٥.

منظمة العفو الدولية تزور جزر القمر

زارت بعثة لمنظمة العفو الدولية الجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر ما بين ٩ و١٦ آب/اغسطس ١٩٨٦ بناء على دعوة الرئيس احمد عبدالله عبد الرمان.

وكان الغرض من ايفاد البعثة هو البحث مع وزراء الحكومة والمسؤولين في قلق منظمة العفو الدولية حول قضية مصطويفا سعيد شيخ، زعيم الجبهة الديمقراطية، وغيره من المحبوسين بخصوص محاولة انقلاب مزعومة في اذار/مارس ١٩٨٥.

ويعتقد أن حوالي ٨٠ شخصا قد قبض عليهم فيما يتعلق بمؤامرة اذار/مارس ١٩٨٥ المزعومة، بما في ذلك اعضاء في الحرس الجمهوري ومدنيين يؤيدون الجبهة الديمقراطية. وورد ان البعض قد اسيئت معاملتهم خلال الاعتقال قبل تقديمهم للمحاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، عندما ادين اكثر من ٤٠ مدنيا لاشتراكهم في المؤامرة، وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين عدة شهور والسجن مدى الحياة.

وأطلق سراح الكثير من المدنيين نتيجة لعفو حكومي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. ومن بين الاشخاص الذين مازالوا في السجن مصطويفا سعيد شيخ الذي حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة، وثلاثة آخرون يقضون مددا تتراوح بين خمس وثمان سنوات.

المحتويات

السجناء المنسيون صفحة ٣، التعذيب في جنوب لبنان صفحة ٧، «حوادث الاختفاء» ومذابح السجون في البيرو صفحة ٨، منظمة العفو الدولية تدعو الى اجراء تحقيق في عمليات قتل في ايرلندا الشمالية قامت بها قوات الامن صفحة ٨.

الاتحاد السوفياتي

موت سجين رأي

علمت منظمة العفو الدولية ان مارك موروزوف، وهو سجين رأي سوفياتي عمره ٥٥ عاما، توفي في السجن يوم ٣ آب/اغسطس ١٩٨٦ نتيجة نوبة قلبية.

كان مارك موروزوف عالم رياضيات سمح، عام ١٩٧٨، باستخدام شقته في موسكو لعقد اول مؤتمر صحفي لمجموعة تسمي نفسها «الرابطة الحرة للعمال المهنيين». وقبض عليه بعد أربعة ايام بتهمة «التحريض والدعاية المناهضة للاتحاد السوفياتي»، وحكم عليه بالنفي الداخلي لمدة خمس سنوات.

بدأ نفيه في فوركوتا في شمال سيبيريا. وعام ١٩٨٠، وجّه اليه اتهام ثانٍ «بالتحريض والدعاية المناهضة للاتحاد السوفياتي»، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٣ عاما وبالنفي الداخلي. واتهم بإثارة استياء العمال المحليين وبتوزيع منشورات غير رسمية، وزعم أنها تشمل مقالة كتبها تنتقد تدخل الاتحاد السوفياتي في افغانستان.

وبدأ مارك موروزوف مدة الحكم الجديدة في معسكر عمل اصلاحي ذي نظام قاسٍ في اقليم بيرم، حيث ادت الاوضاع القاسية الى إتلاف صحته ومعنوياته. وفي أوائل ١٩٨٤، ناشدت منظمة العفو الدولية الاطباء في جميع انحاء العالم بالتوسط من اجله عندما علمت أنه وضع في زنزانة عقاب معزولة بعد ان بدأ اضرابا عن الطعام وحاول قطع شرايينه. وفي ذلك الوقت أفيد أنه أصيب بمرض القلب وروماتيزم المفاصل والتهاب غدة البروستات.

وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣، شُدّد عقابه بنقله الى سجن شيستوبول، حيث ظل هناك الى ان توفي.

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم فيما يلي هو سجين من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم اساليب العنف أو روّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن منظمة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من جميع انحاء العالم أن تساعد على تأمين اطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.

تونس

منصف بن سليمان محاضر عمره ٣٨ عاما، يقضي حكما بالسجن لمدة عام واحد بتهمة تشويه السمعة.

يعمل منصف بن سليمان مساعد محاضر في علم الاجتماع في جامعة تونس، ويشغل منصب الأمين العام لاتحاد التعليم العالي والبحث العلمي. وقد قبض عليه في ١٦ ايار/مايو ١٩٨٦، واعتقل في حبس انفرادي في مصلحة أمن الدولة، حيث ورد انه استجوب عدة مرات.

واتهم بن سليمان بتشويه سمعة النظام العام والمؤسسات العامة على اساس خطاب ارسلته اللجنة التنفيذية لاتحاد التعليم العالي والبحث العلمي الى وزير التربية. وانتقد الخطاب معالجة الحكومة للاضطرابات الطلابية، ولا سيما في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٦ بعد ان قتلت الشرطة طالبا. وعقبت عملية القتل مظاهرات واضرابات واصطدامات بين الشرطة والطلاب في حرم الجامعة.

ودعت اللجنة التنفيذية لاتحاد التعليم العالي والبحث العلمي في خطابها كذلك الى اجراء حوار بين الحكومة والطلاب.

وارسلت منظمة العفو الدولية مراقبا عنها لحضور محاكمته التي جرت يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٦، حيث حكم عليه بالسجن لمدة عام واحد. وقد استأنف هذا الحكم.

وفي تموز/يوليو ١٩٨٦، كتبت منظمة العفو الدولية الى السلطات التونسية بأنها تعتبر بن سليمان سجين رأي، وطالبت بإطلاق سراحه الفوري وغير المشروط، وبإلغاء الحكم والعقوبة.

والقبض على بن سليمان جاء بعد «أزمة» بين الاتحاد العام للعمال التونسيين وبين الحكومة، بدأت في منتصف ١٩٨٥، ونتج عنها اعتقال وحبس عدد من اعضاء اتحادات العمال، بما في ذلك الحبيب عاشور، الأمين العام للاتحاد العام للعمال التونسيين. وخلال تلك الفترة، ورد أن الحكومة التونسية شجعت بعض الجماعات المنشقة على احتلال المكاتب المحلية لاتحادات العمال واقامة لجنة مؤقتة يقال أنها متعاطفة مع الحكومة. ويبدو ان اتحاد التعليم العالي والبحث العلمي هو الاتحاد الوحيد الذي قاوم اقامة اللجنة المؤقتة.

الرجاء ارسال خطابات تتسم بالكياسة تناشد اطلاق سراح بن سليمان الى:

صاحب الفخامة
الحبيب بورقيبة/رئيس الجمهورية
القصر الرئاسي – تونس

وإلى:

السيد الوزير محمد صلاح العياري
وزير العدل
شارع باب بنات – تونس

لاوس

فيبون ابهاي: هو موظف حكومي سابق، ما زال معتقلا منذ اكثر من ١٠ سنوات بسبب مركزه في الحكومة السابقة.

فيبون ابهاي هو واحد من بين آلاف من السجناء السياسيين المعتقلين «لاعادة تثقيفهم» منذ عام ١٩٧٥، بسبب وظائفهم في الحكومات السابقة، او بسبب الاشتباه بآرائهم السياسية.

ففي عام ١٩٧٠، خلال الحرب الأهلية، عين فيبون ابهاي كأمين خاص رئيسي لوزير الاقتصاد الوطني. وفي نيسان/ابريل ١٩٧٤، بعد وقف اطلاق النار، اصبح عضوا في المجلس الاستشاري السياسي الوطني المشكل حديثا لتطبيق وقف اطلاق النار والاعداد لانتخاب جمعية وطنية جديدة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، حضر فيبون ابهاي اجتماعا غير عادي للمجلس الاستشاري السياسي الوطني. وعندما وصل الى مكان الاجتماع قبضت عليه القوات المؤيدة لجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، التي تسلمت زمام الحكومة بعد شهر واحد. وارسل مع ٢٤ آخرين من اعضاء المجلس الاستشاري السياسي الوطني «لاعادة تثقيفهم» في محافظة هووا فان الشمالية النائية.

وورد ان تسعة من زملائه سمح لهم بالرجوع الى العاصمة فينتيان في عام ١٩٧٦، ولكن فيبون ابهاي و ١٢ آخرين من السجناء نقلوا الى المعسكر رقم ٥، الذي يبعد حوالي ٨٠ كيلو مترا شرق فينجساي، المدينة الرئيسية لمحافظة هووافان.

وورد انه ارغم على الاشغال الشاقة، كاعداد الارض للزراعة وترميم الطرق والجسور. ويعتقد انه الآن محدد الاقامة في منطقة كسام تاي التابعة لهووافان، حيث يبني ويرمم الطرق. ويقال ان اوضاع العمل شاقة وخطرة، والوجبات الغذائية قليلة، بالرغم من ان اوضاع المعسكر الأخرى قد تحسنت.

ويعتقد أن لفيبون زوجة وثلاثة اطفال يعيشون في فينتيان. وقد حثت منظمة العفو الدولية حكومة لاوس بصورة منتظمة على اعادة النظر في قضايا المعتقلين «لاعادة تثقيفهم» منذ عام ١٩٧٥. فينبغي إما ان توجه اليهم تهم معترف بانها افعال اجرامية، وتقديمهم لمحاكمة عادلة، وإما الإفراج عنهم.

الرجاء إرسال خطابات تتسم بالكياسة تناشد الافراج عن فيبون ابهاي الى:

His Excellency Kaysone Phomvihan
Chairman of The Council of Ministers
Vientiane/Democratic
People's Republic of Laos

ونسخ الى:

His Excellency Maichantan Sengmani
Chairman of The State Control
Committee,

وإلى

His Excellency Sisavat
Keobounphan Minister of The Interior.

تركيا

رسيب مراسلي: ناشر عمره ٣٠ عاما يقضي حكما بالسجن لمدة ٣٦ عاما لنشره كتبا عن الاقلية الكردية في تركيا ولقيامه بنشاطات انفصالية مزعومة.

بدأ رسيب مراسلي العمل في دار كومال للنشر عام ١٩٧٥، واشتراها عام ١٩٧٩. وكان قد قبض عليه في السابق عام ١٩٧٨، واحتجز لمدة ثمانية اشهر بسبب عمله. واغلقت دار كومال للنشر عام ١٩٨٠ بعد فرض القانون العرفي. إذ كانت تنشر كتبا عن التاريخ وعن الثقافة الكردية ووضع الاقلية الكردية في تركيا.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، اعتقل رسيب مراسلي مرة ثانية. ومنذ ذلك الوقت

ادين في عدد من المحاكم العسكرية في اسطنبول وديار بكير بتهم تشمل «محاولة اقامة دولة مستقلة في اراضٍ تحت ولاية دولة تركيا». وفي احدى المحاكمات، حكم عليه بالسجن لمدة عامين بسبب بيان الدفاع الذي قدمه في محاكمته السابقة. ويبلغ مجموع الاحكام الصادرة ضده ٣٦,٥ عاما عليه ان يقضيها متعاقبة. وبعض هذه الاحكام قد صدقت عليها محاكم الاستئناف العسكرية، وأخرى ما تزال مؤجلة.

يوجد في تركيا اقلية كردية تبلغ ما بين ٦ و٨ ملايين نسمة متمركزة في المحافظات الشرقية التي لا تعترف بها السلطات رسميا. ورفضت حكومات متعاقبة حقهم في هوية ثقافية مستقلة وحظرت استعمال اللغة الكردية.

وفي عام ١٩٨٣، نقل رسيب مراسلي من السجن العسكري في اسطنبول الى السجن العسكري في ديار بكير حيث اشترك في عدد من الاضرابات عن الطعام التي قام بها السجناء احتجاجا على التعذيب واوضاع السجن غير الانسانية. وخلال الاضراب الاخير عن الطعام في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، نقل الى مستشفى السجن في حالة خطرة. وبالرغم من تحسن وضعه ما تزال حالته الصحية ضعيفة.

الرجاء ارسال خطابات تتسم بالكياسة تناشد اطلاق سراحه الى:

Prime Minister Turgut Ozal
Basbakanlik
Ankara/Turkey

اسبوع منظمة العفو الدولية

محنة السجناء المنسيين

منذ عشرين عاما تم القبض على مناضل سياسي اندونيسي خلال حملة تطهير قامت بها قوات الأمن، وألقي به في سجن ساحلي ناء في الجزء الاندونيسي من جزيرة بورنيو، وما زال هناك حتى الآن. وهو يبلغ الآن من العمر ٦٦ عاما، ويخشى ان يظل في سجن بالبكبابان، في مقاطعة كاليمنتان، حتى عام ١٩٩٩ على الأقل. هناك اسباب وجيهة تدعوه الى التشاؤم: فمثلا، استغرقت اوراق الاستئناف التي قدمها حوالي ١٥ عاما لتصل من محكمة المقاطعة التي حكمت عليه بالسجن عام ١٩٦٧ الى المحكمة العليا الاندونيسية، ومضى ١٨ عاما كاملا قبل ان تصل كلمة واحدة عن مصيره الى العالم الخارجي. فقد كان «سجينا منسيا». اسم هذا السجين مانان افندي بن تجوكروهاردج، وقضيته هي احدى عشرات القضايا من جميع اقاليم العالم التي تسلط منظمة العفو الدولية عليها الاضواء خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر، حيث تحاول تركيز الانتباه الدولي مرة ثانية على «السجناء المنسيين»، وهؤلاء هم السجناء الذين لا يسمع العالم عنهم ابدا، او الذين نادرا ما يسمع عنهم، وغالبا عندما يكون الوقت متأخرا لمساعدتهم. وتتضمن هذه المقالة اربع قضايا مناشدة.

اندونيسيا: السجناء في سجن بالبكبابان، بمقاطعة كاليمنتان، يصغون الى محاضرة تلقيها عليهم السلطات. وتبدو في الصف الاول سوتينا ورجوستودجو (الثالثة من اليسار) التي اطلق سراحها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ بعد ١٩ عاما في السجن. وكانت عضوا سابقا في الجمعية الاقليمية لشرق كاليمنتان. والى يمينها يبدو الكسندر وارو، الذي ما زال مع منان افندي بن تجوكروهاردجو (غير باد، في الصورة) آخر سجينين سياسيين في السجن فيها معتقلان منذ عام ١٩٦٥.

ومحنة هؤلاء السجناء كانت الدافع الأولي لانشاء منظمة العفو الدولية عام ١٩٦١. وبعد مضي ربع قرن لم تزل المشكلة قائمة وما زالت حواجز السرية والصمت والعزلة والخوف والاسكات عن الكلام التي تفرضها قوانين الدول ومراسيم الحكومات تعيق وتحبط كل المحاولات للكشف عن الآلاف المنسيين في السجون او معسكرات العمل، او ما تدعى بمعسكرات «اعادة التثقيف» ومراكز الاعتقال السرية.

وقد يتم نسيان السجناء لأسباب كثيرة. فقد يأتون من جماعات صغيرة ريفية فقيرة، اما يجري تجاهلها، او يجري التمييز ضدها من قبل القوى المهيمنة في بلادها. وغالبا لا يعي هؤلاء الناس حقوقهم القانونية، واذا كانوا من طبقة اجتماعية دنيا، لا يرون فائدة من الابلاغ عن حالات السجناء. ففي الهند، مثلا، لا يجري الابلاغ عن انتهاكات حقوق الافراد الذين ينتمون الى طبقة «المنبوذين» واعضاء المجتمعات القبلية الأخرى.

وفي بلدان كثيرة، لا تعي المجتمعات الريفية، البعيدة عن مراكز الاتصالات الحضرية، بأن هناك مؤسسات او منظمات تستطيع مساعدة السجناء، والقليل من هذه البلدان فيها منظمات تابعة لها تستطيع جمع معلومات عن هؤلاء السجناء ومساعدتهم محليا، او الابلاغ عن اعتقالهم او «اختفاءهم» لعدد اكبر من الناس.

الحواجز التي تقيمها الحكومات

ان السجناء الذين تنتهك السلطات حقوقهم الانسانية هم أفراد ترغب الحكومة في ان ينساهم العالم. ولما كان جمع المعلومات عن السجناء مسألة حيوية لحشد الرأي العام، تلجأ الحكومات الى سلاح السرية وتعمل جاهدة لمنع انتقال المعلومات بين السجين وعائلته، وبين العائلة ومنظمات حقوق الانسان الوطنية او الدولية.

ومغزى ذلك توضحه قضية المثقف الموزمبيقي دومنجو الفاريس انيبال، الذي يعتقد أنه موجود في سجن يقع ضمن منطقة الغابات في مقاطعة نياسا الشمالية بموزمبيق. والتفاصيل عن حالته نادرة. فمن المحتمل أنه قبض عليه قبل اوائل عام ١٩٧٦. وبعد عامين، ورد تقرير عن أنه أرسل الى سجن في نياسا. ومنذ ذلك الحين لم يسمع شيء مؤكد عنه. فقد يكون مازال هناك، أو ربما نقل أو توفي. ولم ترد حكومة موزمبيق على استفسارات منظمة العفو الدولية بشأنه.

كيف تساعد شخصا في وضعه؟ تساعده بشكل رئيسي عن طريق مواصلة الاستفسار من السلطات، ومحاولة اقناعهم بأن دومنجو الفاريس أنيبال لن ينسى بالرغم من كل شيء، وأنه في النهاية لابد من تسوية حسابه وهذه عملية طويلة شاقة، وجميع حكومات العالم تود ان تبقيها كذلك.

حاجز القانون

لدى عدد من الدول قوانين تحظر على الافراد جمع المعلومات وارسالها خارج البلاد. فمثلا، تحرم القوانين في تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديمقراطية وتركيا ارسال معلومات الى الخارج، وتعتبر ذلك «مضرا» بالمصالح الوطنية. وتطبق هذه القوانين على الأفراد الذين يلفتون الانتباه إلى انتهاكات حقوق الانسان.

قضية مناشدة: غواتيمالا

العسكريون يقبضون على محاسبة

الينا دى روزاريو سولاريس كاستيلو، محاسبة تبلغ من العمر ٢٢ عاما، اعتقلت في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ في مدينة غواتيمالا من قبل وحدة المخابرات التابعة لجيش غواتيمالا. وأفادت التقارير الأولية أنه قد حكم عليها بالسجن لمدة ٣٠ عاما، الا ان سلطات غواتيمالا نفت اعتقالها على الاطلاق فيما بعد وورد أنها شوهدت آخر مرة في سجن سري في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣. ولا يعرف اي شيء عنها منذ ذلك الحين، وهي ما زالت «مختفية».

اعتقلت الينا بمقتضى المرسوم الصادر في تموز/يوليو ١٩٨٢، الذي انشئت على اساسه محاكم عسكرية سرية تتمتع بصلاحيات للحكم بالاعدام على مدى واسع من المخالفات السياسية والمتعلقة بالسياسة بعد اجراءات سريعة. وفي بعض الحالات، لم يعلم أقارب «المختفين» أنهم قيد الاعتقال الا عندما أعلن عن قرب تنفيذ حكم الاعدام فيهم.

وفي النهاية، حكم على ١٥ شخصا بالاعدام، ونفذ فيهم الحكم في مقبرة في مدينة غواتيمالا. وتعتقد منظمة العفو الدولية ان العديد منهم قد أدينوا على اساس اعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب.

لقد ألغيت المحاكم العسكرية السرية عام ١٩٨٣، ولكن ما زال مصير ٣٠٠ شخص قبض عليهم أثناء سريان مفعول المرسوم مجهولا.

الرجاء ارسال خطابات تتسم بالكياسة الى الرئيس فينيشيو سيريزو الذي تسلمت حكومته المدنية زمام الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ومناشدته التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الانسان في غواتيمالا، بما في ذلك «اختفاء» الينا دى روزاريوسولاريس كاستيلو.

العنوان:

S.E. Vinicio Cerezo Arevalo
Presidente de la Republica de
Guatemala/Palacio Nacional
Guatemala/Guatemala

سري لانكا: بول نالانلياجام الى اليمين، ترحب به ابنته نيمي عند وصوله الى كندا في اوائل آب/اغسطس ١٩٨٦، بعد تبرئته في سري لانكا في شهر تموز/يوليو من التهم المترتبة على المعلومات التي ادلى بها إلى ممثلي الصحافة الاجنبية.

وكتبت مؤخرا ام لسجين رأي في جمهورية المانيا الديمقراطية في خطاب الى احد الاجانب تقول «لا استطيع ان ادلي بأية معلومات اخرى. فقد تم تحذيري بمقتضى المادة ٢١٩ التي تحرم ارسال معلومات الى الخارج».

ويقضي الكاتب واخصائي علم الاجتماع التركي اسماعيل بسيكثي حكما لمدة ١٠

تركيا: اسماعيل بسيكثي الذي يقضي ١٠ سنوات سجن لاشارته الى اضطهاد الاكراد.

سنوات سجن بمقتضى قانون مماثل، لإشارته الى اضطهاد الاكراد في تركيا عندما ارسل خطابا الى رئيس اتحاد الكتاب السويسريين عام ١٩٨٠.

الحواجز التي تواجهها جماعات حقوق الانسان

لجمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الانسان بصورة منتظمة، هناك حاجة لنوع من التنظيم داخل البلد، لكي يعرف من لديهم معلومات اين يجب توجيهها وبامكان مثل هذه المنظمة شن حملات داخل البلد، واقامة علاقات مع المجتمع الدولي للفت انتباهه الى ما يحدث. ولسوء الحظ هناك حواجز كثيرة تعيق تشكيل وعمل جماعات حقوق الانسان بفاعلية.

في عدد من البلدان، كالجزائر مثلا، حيث توجد قوانين لضبط تشكيل الهيئات، يمكن استخدام هذه القوانين لسجن اعضاء جماعات حقوق الانسان غير الرسمية. وهناك قوانين أخرى يحاكم بناء عليها اعضاء في جماعات تسترعي الانتباه الى انتهاكات حقوق الانسان، بتهم مثل «التحريض» او «تشويه السمعة».

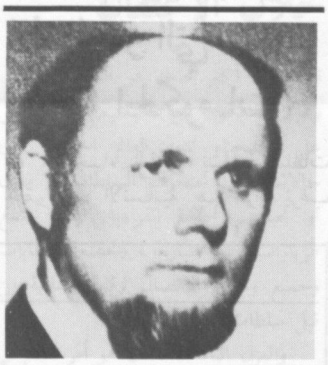

الاتحاد السوفياتي: الدكتور الجيرادس ستاتكيفيشيوس هو طبيب يبلغ من العمر ٦٣ عاما وعضو في جماعة ليتوانيا لمراقبة تنفيذ قانون هلسنكي، محتجز قسرا في مؤسسة للامراض النفسية منذ آب/اغسطس ١٩٨٠، عقب القبض عليه في شباط/فبراير من ذلك العام. وقد تبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي لايمانها بأنه سجن لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. وهذه هي المرة الثانية التي يرغم فيها على دخول مؤسسة للامراض النفسية: كانت الاولى لمدة سنتين ونصف بعد القبض عليه عام ١٩٧٠ بتهم كتابة ثلاث دراسات اجتماعية سياسية لم ترضى عنها السلطات. وكان قد سجن سابقا لاسباب سياسية ما بين ١٩٥١ و ١٩٥٦.

وفي الاتحاد السوفياتي، يقضي بعض اعضاء «مراقبو هلسنكي ١٧» وهي جماعات غير رسمية اقيمت لمراقبة التزام الحكومة السوفياتية بقانون هلسنكي النهائي لعام ١٩٧٥، مددا بالحبس او النفي الداخلي، وأحدهم حبيس مستشفى للأمراض النفسية ضد ارادته. وفي تشيكوسلوفاكيا هناك أربعة من الموقعين على ميثاق ٧٧، وهي وثيقة غير رسمية لحقوق الانسان، إما معتقلين او يقضون احكاما بالسجن بسبب تهم مثل «التحريض» او «التخريب».

وفي بعض الاحيان يخضع اعضاء جماعات حقوق الانسان لتهم بمقتضى تشريعات خاصة بعد استجابتهم لطلبات مراسلين اجانب من اجل الحصول على معلومات حول حقوق الانسان في بلادهم. فقد قبض في سري لانكا على مواطن يدعى بول نالانلياجام في ايار/مايو ١٩٨٥ بمقتضى قوانين الطوارئ «لتقديم بيانات كاذبة ونشر اشاعات»، بعد ان تحدث الى مراسلين للصحافة الأجنبية عن شكاوى تلقاها باعتباره رئيس لجنة المواطنين المحلية، من آباء تساورهم المخاوف بأن ابناءهم قد قبض عليهم واطلق عليهم الرصاص من قبل القوات الخاصة في المقاطعة الشرقية. وأفرج عنه بكفالة في ايلول/سبتمبر. وبدأت محاكمته في اذار/مارس ١٩٨٦ وبرأته المحكمة العليا في ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٦.

وتتعرض جماعات حقوق الانسان في عدد من البلدان الى انواع اخرى من المضايقات والترهيب، غالبا من قبل قوات رسمية تعمل بصورة سرية تسمى «فرق الموت»، او على أيدي عملاء يعملون نيابة عن السلطات.

قضية مناشدة: بروني

سجن خمسة اشخاص لأكثر من ٢٢ عاما

سجن الاشخاص الخمسة التالين دون اتهام او محاكمة لأكثر من ٢٢ عاما بسبب انتماءاتهم السياسية السابقة: عبد الحميد بن مناف، وعمره ٤٣ عاما، ساربونين بن ساربو عمره ٥٤ عاما، سهيلي بن بداس عمره ٥٤ عاما، تاكو بن منجول عمره ٤٩ عاما، تنجال بن محمد عمره ٦٥ عاما. ولم تتلق منظمة العفو الدولية، التي تبنتهم كسجناء رأي، أية اخبار عنهم منذ عام ١٩٨١، عندما تناهى الى علمها ان حالتهم العقلية والجسدية ضعيفة. جميع هؤلاء كانوا أعضاء ثانويين في الحزب الشعبي لبروني، الذي فاز بجميع المقاعد المنتخبة في المجلس التشريعي عام ١٩٦٢، ولكنه لم يستطع تشكيل حكومة لأن الاعضاء الذين عينهم السلطان فاقوهم عددا وقام الحزب بعصيان مسلح في كانون الاول/ديسمبر من ذاك العام.

وأعلن السلطان حالة الطوارئ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر، وأخمد العصيان بمساعدة القوات البريطانية. وتم حظر الحزب الشعبي لبروني وقبض على حوالي ٢٥٠٠ من أعضائه.

وأطلق سراح جميع القادة المعروفين في الحزب وجناحه العسكري عام ١٩٧٤. ومنذ اصبحت بروني مستقلة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، وانضمت الى الامم المتحدة، تم اطلاق سراح ١٩ سجينا سياسيا كان قد قبض عليهم بموجب حالة الطوارئ. وفي تموز/يوليو ١٩٨٥، سمح السلطان بتشكيل حزب سياسي واحد هو حزب بروني الوطني الديمقراطي. ومع ذلك ظل المعتقلون الخمسة الواردة اسماؤهم اعلاه في المعتقل طوال هذه الفترة. وتعتقد منظمة العفو الدولية انهم ما زالوا معتقلين، ليس بسبب الاشتباه بمشاركتهم في عصيان الحزب الشعبي لبروني، ولكن كرادع للنشاط السياسي للمعارضة، وأنهم حرموا من اعادة النظر القضائية في قضاياهم.

الرجاء ارسال خطابات تتسم بالكياسة تناشد اطلاق سراحهم الى:

His Highness Sir Muda Hassanal
Bolkiah Mu'izzadin
Waddaulah/Sultan and Yang
Di-Pertuan Istana Darul
Hana/Bandar Seri
Begawan/Brunei

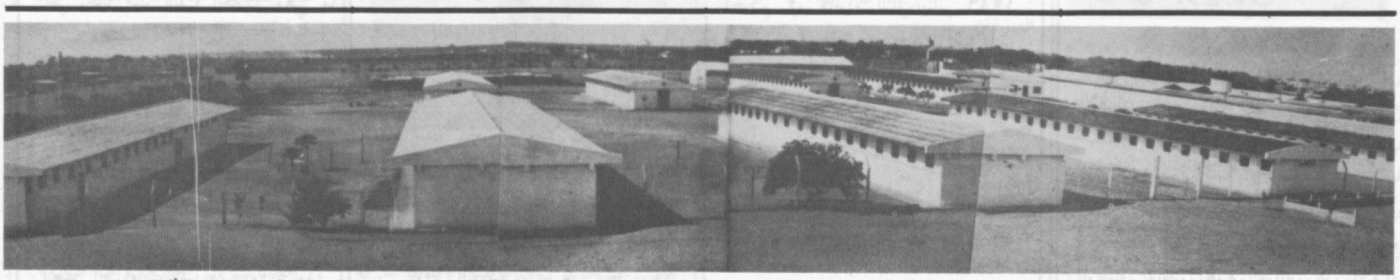

موزمبيق: مبنى سجن ماشافا خارج العاصمة مابوتو. وهو أحد السجون التي ورد ان دومنجو الفاريس انيبال (انظر «الحواجز التي تقيمها الحكومات» اعلاه) اعتقل فيها منذ القبض عليه منذ أكثر من عشر سنوات. ولا يعرف مكان وجوده في الوقت الحاضر.

قضية مناشدة: سوريا

اختطاف شاهد بعد عملية قتل

جوزيف حمام مواطن لبناني يبلغ من العمر ٤٦ عاما اختطفته قوات الأمن السورية في بيروت بلبنان في ايار/مايو ١٩٧٠، وهو محتجز دون محاكمة في سوريا منذ ذلك الحين. وآخر ما عرف عنه انه كان معتقلا في سجن شهلان في دمشق.

في اذار/مارس من عام ١٩٧٠، بينما كان جوزيف حمام يعمل سائقا وحارسا خاصا، يبدو انه شاهد في بيروت عملية اغتيال مستخدمه الذي كان ينقل مبلغا من المال بنية نقله الى سويسرا نيابة عن بعض السياسيين اللبنانيين او السوريين. وتفيد التقارير ان الحادث كان من الممكن أن يؤدي الى فضيحة سياسية للسلطات السورية. واختطف جوزيف حمام، الذي تعرّف على القتلة، ونقل الى سوريا لإسكاته. وليست هناك اية شواهد على أنه كان منخرطا في أي نشاط سياسي.

ولم تنكر السلطات السورية بصورة محددة اعتقاله. وفي عام ١٩٧٤ ذهبت زوجته ايزابيل الى سجن شهلان بعد أن أخبرها سجين سابق أن زوجها هناك. ولكن لم يسمح لها بالوصول اليه.

في الواقع فان جوزيف حمام قد

جوزيف حمام

«اختفى»، وقد تبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي.

الرجاء ارسال خطابات تتسم بالكياسة تناشد بالتحقيق الفوري في «اختفائه» وتطالب بالحصول على معلومات عن مكان وجوده الحالي وبإطلاق سراحه الفوري اذا كان ما زال قيد الاعتقال حتى الآن الى:
صاحب الفخامة الرئيس حافظ الاسد – القصر الجمهوري – أبو رمانة – شارع الرشيد – دمشق – الجمهورية العربية السورية.

جنوب افريقيا: الدكتورة مامافيلا رافايل عمرها ٣٨ عاما. وقد قامت سلطات جنوب افريقيا بنفيها لمدة ست سنوات منذ نيسان/ابريل ١٩٧٧ دون توجيه تهم اليها او محاكمتها. وقد كانت عند نفيها رئيسة عيادة زانمبيلو، وهو مشروع صحي بالقرب من كنج ويليامستون، في مقاطعة كايب، وعضوة في مجموعة تعمل على إعادة تأهيل السجناء السياسيين السابقين. وقد طردت الدكتورة رافايل من المنطقة التي تسكنها، وقيدت تنقلاتها في قرية نائية تبعد أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر في مقاطعة الترانسفال الشمالية.

وطوال سنوات كانت جماعات حقوق الانسان في غواتيمالا هدفا للتهديد والموت والتعذيب و «الاختفاء» والقتل السياسي. وقد دفعت هذه التهجمات بالجماعتين الرئيسيتين المحليتين لحقوق الانسان، لجنة غواتيمالا لحقوق الانسان، ولجنة العدل والسلم، إلى الانتقال الى مدينة المكسيك لأسباب أمنية. وعام ١٩٨٤ تألفت مجموعة «الدعم المتبادل لظهور أقاربنا أحياء» للضغط على السلطات للتحقيق في مصير «المختفين». وتعرّض أعضاء هذه الجماعة الى التحرش والهجمات التي اتسمت بالعنف الجسدي. ففي شهر نيسان/ابريل وايار/مايو من العام الماضي قتل زعيما المجموعة، هكتور اورلاندو جوميز كاليتو، وروزاريو جودوي دي كويفاس، في ظروف تدل على اشتراك قوات الأمن الرسمية فيها.

اجراءات ادارية في محاولة لاسكات العاملين في مجال حقوق الانسان. ففي جنوب افريقيا استخدم سلاح اوامر الابعاد الاداري، أي إجبار الناس على الاقامة في منطقة معينة ومنعهم من نشر ما يقولون، لعقود طويلة، حتى أعلنت إحدى المحاكم في أوائل هذا العام أن اوامر الإبعاد السارية المفعول حاليا غير قانونية.

وفي اسرائيل والاراضي المحتلة، نُفّذت في خبيرين ميدانيين هما زاهي جرادات وغازي ششتاري أوامر الاعتقال الاداري لمدة ستة اشهر. إذ أنهما أجريا مقابلات مع المعتقلين السابقين حول اوضاع السجن، وجمعا معلومات حول انتهاكات حقوق الانسان نيابة عن منظمة القانون من أجل الانسان، وهي فرع الضفة الغربية للجنة الحقوقيين الدولية. وفرضت الأوامر دون توجيه تهم او محاكمة، بعد القبض عليهما في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ (خفضت مدة زاهي جرادات فيما بعد الى ثلاثة اشهر). وتبنتهما منظمة العفو الدولية كسجيني رأي، لإيمانها بأن كليهما قد اعتقلا بسبب عملهما في مجال حقوق الانسان.

وفي ايار/مايو ١٩٨٦، ردت حكومة زمبابوي على النقد المتزايد الموجه ضدها بسبب اعتقال وتعذيب المعارضين السياسيين، بالقبض على موظفين كبيرين يعملان في الهيئة الرئيسية لحقوق الانسان في البلاد وهي اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلم في زمبابوي. وأفرج عنهما فيما بعد عقب تقديم طعن قانوني في المحكمة العليا، ونتيجة للإلتماسات الدولية في جميع انحاء العالم.

تخويف العائلات والاصدقاء

تحاول السلطات في أغلب الأحيان منع انتشار المعلومات عن السجناء عن طريق تخويف وتهديد عائلاتهم وأصدقائهم. وقد تسعى لإقناع الأقارب بأنه في صالح السجين عدم جذب الانتباه الى حالته. وبالرغم من أن منظمة العفو الدولية لا تقوم بأي عمل نيابة عن السجناء ضد رغباتهم او رغبات عائلاتهم، وتأخذ بالاعتبار دائما بصورة جدية احتمال تأدية الدعاية الى الانتقام، إلا أنه ينبغي موازنة هذا مقابل خطر نسيان السجين. ومثار القلق الآخر هو ان يؤدي الاستسلام للتخويف الى تشجيعه. وتعتقد منظمة العفو الدولية ان كثيرا من الحالات تخفى عن علمها بسبب هذا النوع من الترهيب.

أفغانستان وألبانيا والصين وايران والعراق وليبيا هي بعض البلدان التي

غينيا: زنزانات سجن كامب بويرو في العاصمة كوناكري حيث اعتقل السجناء السياسيين في حبس انفرادي في ظل حكومة سيكوتوري، ولم تتلق أسرهم أية معلومات عنهم. وأنذر السجناء السياسيون الذين افرج عنهم بالتزام الصمت. وعندما توفي سيكوتوري عام ١٩٨٤، وأطلق سراح جميع السجناء السياسيين الباقين، صدمت بعض العائلات عند اكتشافها ان اقاربها قد ماتوا قبل ١٠ سنوات.

قضية مناشدة : بلغاريا

اعتقال شخص لرفضه تغيير اسمه

عمر مصطفوف كودزانزييف هو تركي من مدينة دولني فودن، قبض عليه عام ١٩٨٥ بعد ان رفض استخدام اسم جديد – يوري فيدانوف كودزانزييف – خلال حملة استيعاب رسمية لإجبار الأتراك على توقيع «بيانات طوعية» بالتخلي عن اسمائهم التركية لانتحال اسماء بلغارية.

ومنذ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٤، عندما بدأت الحملة، أصرت السلطات البلغارية على انكار وجود أقلية تركية، يبلغ عددها حوالي ٩٠٠,٠٠٠ نسمة او ١٠ في المائة من السكان.

وخلال حملة، حاصرت الشرطة، مستخدمة الكلاب والدبابات، القرى التي يقطنها الأتراك قبل ان يصل الرسميون ومعهم بطاقات الهوية الجديدة لزيارة كل منزل وإرغام ساكنيه على قبولها. ولدى منظمة العفو الدولية اكثر من ١٠٠ اسم لأتراك ورد أنهم قتلوا نتيجة للحملة.

ونتيجة للرقابة الرسمية ومنع السلطات الوصول الى المناطق التي يسود فيها العنصر التركي، كان من الصعب الحصول على معلومات تفصيلية. وتحاول منظمة العفو الدولية تحديد ظروف القبض على عمر مصطفوف كودزانزييف والتهم الموجهة اليه. فقد قيل إنه معتقل في بلين، وهو سجن في جزيرة على نهر الدانوب. ويبدو أن عائلته قد سمح لها بزيارته مرة واحدة فقط منذ القبض عليه، وأنها أرغمت على الاستيطان في جزء آخر من البلاد.

الرجاء ارسال خطابات تتسم بالكياسة تطلب تفاصيل التهم الموجهة الى عمر مصطفوف كودزانزييف/يوري فيدانوف كودزانزييف الى :

His Excellency/ Todor Zhivkov
Darzhaven Savet na Narodna
Republika Bulgaria
Bul. Dondukov 2
Sofia/Bulgaria

تنفر عائلات السجناء فيها من تقديم معلومات الى منظمة العفو الدولية، أو أنها تطلب من المنظمة عدم نشرها خوفا من الانتقام منهم او من السجناء.

البيرو: انطونيا زاجا كويتو دي هوانا، هي أم معدومة لثمانية اطفال من مقاطعة هوانتا في مرتفعات جبال الأنديز، اختفى زوجها أليخاندرو هوانيا هوانيا، وهو بائع حلوى، بعد أن قبضت عليه قوات الامن عام ١٩٨٣. وبدأت في البحث عنه في السجون ومراكز الشرطة ومعسكرات الجيش، وحتى في أماكن «إلقاء الجثث» وأنكرت السلطات العسكرية أية معرفة به. وقد أطلقت النار عليها، وجرحتها وهددتها بالموت. وانقضت ثمانية أشهر قبل ان تصل أخبار «اختفاء» زوجها الى خارج البيرو.

عزل السجناء خلال الاعتقال

قد يكون أكبر حاجز هو السجن نفسه. وغالبا ما يكون من الصعب او المستحيل على السجناء تنبيه العالم الخارجي الى حالاتهم. فقد تحتجزهم السلطات في معزل او تحبسهم حبسا انفراديا. وقد تخضع الزيارات لرقابة صارمة، وتخضع الخطابات وجميع وسائل الاتصال لرقابة مشابهة من قبل سلطات السجن.

والعزل اثناء الاعتقال هو أمر شائع في بلدان كثيرة. ففي ايران مثلا، يبدو أنه ليست هناك رقابة قضائية على العزل اثناء الاعتقال، وليست هناك مدد محددة لاعتقال الأفراد دون توجيه تهم اليهم ومحاكمتهم. فالسجناء لا يمكنهم الوصول الى المحامين او الأطباء أو المحاكم. وتزداد عزلتهم – وإحساسهم بها لإدراكهم بأن عائلاتهم ليس لديها علم بمكانهم، بل ربما جرى تحذيرهم من الاستعلام عنهم. وقد تم تهديد الأقارب فعلا بالقبض عليهم اذا حاولوا تجاهل هذه النصيحة «الرسمية». (انظر ايضا الفقرة عن غينيا في الصفحة السابقة).

منع المحاكمات العلنية

ينبغي ان توفر المحاكمة للرأي العام فرصة معرفة مبرر الحبس. والمعلومات المتوفرة عن المحاكمات هي ضرورية لتقييم تقيد المحاكمة بالمعايير الدولية، كما أنها تساعد على تحديد امكانية اعتبار السجين سجين رأي. إلا أنه في كثير من البلدان يجري احتجاز الاشخاص دون محاكمة او اتهام لسنوات عديدة. ويحاكم السجناء السياسيون في بلدان أخرى في جلسات سرية، او أمام مستمعين تمت دعوتهم رسميا لمنع وصول الرأي العام اليها.

في باكستان، خلال تطبيق القانون العرفي الذي توقف في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥، عقدت محاكمات السجناء السياسيين بواسطة محاكم عسكرية خاصة في جلسات سرية بانتظام، لمنع تحديد طابع أدلة الادعاء.

وتواصل فيتنام احتجاز عدة آلاف من السجناء لمجرد احتلالهم مناصب في الحكومات المختلفة لجمهورية فيتنام «الجنوبية» السابقة. ويحتجز هؤلاء السجناء في معسكرات «إعادة تثقيف»، وقد ادعت الحكومة الفيتنامية مرارا بأنهم جميعا «مذنبون بجرم الخيانة الوطنية»، دون توجيه تهم اليهم او تقديمهم للمحاكمة لاختبار هذه الادعاءات. وبالرغم من ان الحكومة افرجت، وتواصل الافراج، عن المعتقلين «المعاد تثقيفهم»، تعتقد منظمة العفو الدولية ان هناك كثيرين قد تم «نسيانهم».

حاجز الوصول

لا تسمح الحكومات غالبا للصحفيين او المنظمات الدولية او الزوار الآخرين بالوصول الى المناطق التي ترد تقارير عن حدوث انتهاكات لحقوق الانسان فيها. وتسمح حكومات أخرى للمنظمات والافراد المهتمين بالدخول، انما تحت شروط تمنع الوصول الى المصادر السرية للمعلومات، وبالتالي تجعل من المستحيل اجراء تحقيق شامل في الانتهاكات المزعومة.

ومنذ أواخر عام ١٩٨٤، ترفض السلطات البلغارية السماح لمراقبين اجانب بالوصول الى مناطق مثل كاردزالي حيث يسود العنصر التركي. وكانت القيود في البداية راجعة لسوء الاحوال الجوية (فقد كان شتاء ١٩٨٤ – ١٩٨٥ قاسيا بصورة خاصة) ولكن يبدو ان هذه القيود ما زالت سارية.

واضطرت منظمة العفو الدولية الى الغاء خططها الخاصة بإرسال بعثة تقصٍ الى تايوان عام ١٩٨٥، لأن القيود التي فرضتها السلطات هناك كانت ستحول دون توصل وفدها بحرية الى مصادر المعلومات. وكانت المنظمة تأمل في توثيق حالات ١٠٠ سجين بتهم سياسية. وبالرغم من ان هذه الحالات استرعت انتباه منظمة العفو الدولية لأول مرة عام ١٩٨٢، لا يعرف الا القليل عن هؤلاء السجناء، في بعض الاحيان مجرد اسماء واماكن الاعتقال. ويعتقد ان معظم هؤلاء قد قبض عليهم خلال السبعينات. ولا تتوفر معلومات عن هؤلاء السجناء خارج تايوان، فقد تم «نسيانهم» فعلا.

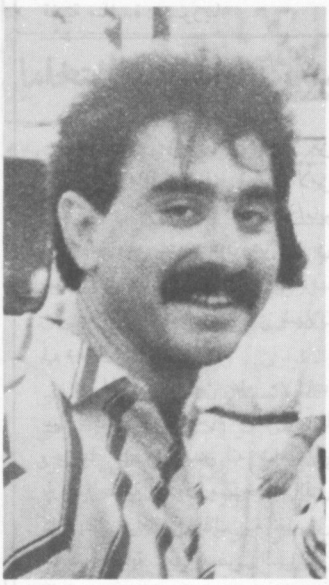

إسرائيل والأراضي المحتلة: غازي ششتاري، المسجون بسبب عمله في مجال حقوق الانسان.

«هناك من يبالي»

توضح الأمثلة السابقة بعض المشاكل التي تواجه جمع المعلومات عن انتهاك حقوق الانسان، وتقييمها. ولا يتناهى كثير من هذه الانتهاكات الى سمع منظمة العفو الدولية. والمعلومات التي تصلها فعلا هي غالبا غير كاملة، ولاتتاح للمنظمة فرصة للتحقق او التأكد منها من مصادر أخرى مستقلة.

وعندما تكون المعلومات مبهمة الى هذا الحد – ربما مجرد الاسم او المكان – يصبح من الصعب اثارة اهتمام الرأي العام. والعمل الوحيد الفعال الممكن اتخاذه هو تذكير السلطات بدأب، عاما بعد آخر، بأن هؤلاء السجناء لم يتم نسيانهم مطلقا. وقد يبدو هذا العمل غير مثمر، الا أن أهميته للسجناء لا يمكن التقليل منها. ففي ايلول/سبتمبر ١٩٨٣، خاطب سجين الرأي التشيكوسلوفاكي السابق كاريل كينكا المجلس الدولي لمنظمة العفو الدولية :

«يسمع السجين السياسي عن عملكم من أجله عادة عن طريق غير مباشر، من الملاحظات التهكمية لسجانيه او من المعلومات المرسلة اليه بواسطة أفراد أسرته في خطاباتهم التي تخضع لمراقبة صارمة. الا ان هذا يكفي لغمره بشعور رائع بأنه لم ينسى تماما، وان هناك من يبالي».

مذكرة الى السلطات الايرانية

ارسلت منظمة العفو الدولية مذكرة الى جمهورية ايران الاسلامية في ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٦ تشمل تحليلا لقانون العقوبات الاسلامية في ايران على ضوء المعايير الدولية لحقوق الانسان، وكذلك ١٠ توصيات ذات علاقة بذلك.

وجاء في المذكرة: «بالطبع تعترف منظمة العفو الدولية بشرعية قوانين العقوبة الموضوعة طبقا لتقاليد البلاد الاجتماعية والثقافية الدينية وغيرها. وتلاحظ المنظمة ايضا ان احكام قانون العقوبات الاسلامي يعكس حكم الشريعة. ومع ذلك عندما تنتهك هذه القوانين القانون الدولي لحقوق الانسان، تضطر منظمة العفو الدولية الى الاشارة الى هذه الانتهاكات» واختتمت المنظمة مذكرتها بسلسلة من التوصيات التي تعتقد بأن تنفيذها يجعل احكام قانون العقوبات الاسلامي يتمشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان، بما في ذلك الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت عليه ايران.

واضافت منظمة العفو الدولية أنها ترحب بفرصة مناقشة المحتويات مع السلطات المختصة. وبالرغم من الطلبات المتعددة، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من ارسال بعثة الى جمهورية ايران الاسلامية منذ عام ١٩٧٩.

اسرائيل والاراضي المحتلة

تقارير عن التعذيب

دعت منظمة العفو الدولية الى اجراء تحقيقات كاملة بشأن التقارير الواردة عن تعذيب السجناء في الاراضي المحتلة والتي تقع تحت اشراف اسرائيل في جنوب لبنان وقد تلقت المنظمة ادعاءات مستمرة بأن السجناء الفلسطينيين يجري تعذيبهم واساءة معاملتهم.

وتشعر المنظمة بالقلق على الأخص بشأن عدنان منصور غانم، وهو فلسطيني يبلغ من العمر ٤٠ عاما، قبض عليه في رام الله في الضفة الغربية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥، للاشتباه بتجديد نشاطه في منظمة التحرير الفلسطينية. وكان قد أطلق سراحه قبل عدة شهور بعد ان أمضى في السجن ١٧ عاما ونصف لتسلله مسلحا الى الاراضي المحتلة. واخذ الى سجن غزة حيث استجوب وعذب من قبل المخابرات الاسرائيلية، شين بيت.

ولم يسمح لمحاميته بالتحدث معه لمدة ٣٥ يوما بعد القبض عليه. وخلال الاستجواب، قال أنه ضرب وأرغم على الوقوف لمدد طويلة بينما غطي رأسه وقيدت يداه، ومنع من النوم، وعرض للخنق وللرش لفترات طويلة بدوش من الماء المثلج. وقال انه ظل واقفا خلال فترات الاستجواب ورأسه مغطى ويداه مربوطتان في ماسورة خلف ظهره، بحيث لا يمكنه النوم الا لفترات بسيطة وهو واقف او راكع.

وقالت محاميته انه بعد ان اشتكى في المحكمة عن معاملته، ضرب مرة ثانية. ووصفت كيف انها رأت جرحا في رأسه واصابات اخرى عندما سمح لها أخيرا برؤيته. وفي النهاية أبعد الى الاردن دون توجيه تهمة اليه.

وطلبت منظمة العفو الدولية ايضا من السلطات الاسرائيلية التحقيق في روايات مفصلة عن التعذيب الذي يقوم به رجال الميليشيا المسيحيون تحت الاشراف الاسرائيلي في جنوب لبنان. وجاءت هذه الروايات من الاشخاص الذين اعتقلوا في الخيام في «منطقة الامن» المجاورة للحدود الاسرائيلية، التي أقامتها القوات الاسرائيلية.

وقال السجناء السابقون ان رؤوسهم قد غطيت وضربوا وتعرضوا لصدمات كهربائية خلال الاستجواب. وقال البعض الآخر انهم أحرقوا بالسجائر وعلقوا من الرسغ بقضبان. وقد افاد المعتقلون السابقون باستمرار انهم عذبوا من قبل اعضاء جيش لبنان الجنوبي تحت اشراف اسرائيليين ويعتقد ان هناك اكثر من ٢٠٠ شخص، بما في ذلك مراهقون ونساء ومسنون معتقلون في سجن الخيام. وهم محرومون من اية اجراءات قضائية ومن حق رؤية محامين، ولم توجّه اليهم أية تهم. ولم يسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول اليهم.

زمبابوي

اطلاق سراح معتقلين سياسيين

اطلقت حكومة زمبابوي سراح عشرات من المعتقلين السياسيين خلال شهري تموز/يوليو وآب/اغطس ١٩٨٦. وقد صرح وزير الشؤون الداخلية اينوس نكالا في ١٨ آب/اغسطس ان هناك «أقل من ٢٠٠» معتقل سياسي.

ومن بين المفرج عنهم عضو البرلمان ولشمان مابهينا، والسياسي المعارض نفيسون موكانجانجا نياشانو، وكلاهما اعتقلا دون تهمة لمدة عام تقريبا، وتبنتهما منظمة العفو كسجيني رأي، وورد ان كلا الرجلين قد عذبا او اسيئت معاملتهما خلال الاعتقال.

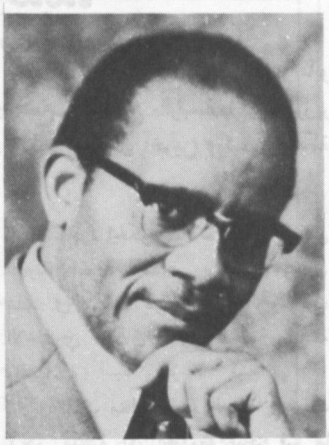

نفيسون نياشانو

واكدت محاكمتان أجريتا مؤخرا في زمبابوي ادلة تعذيب المعتقلين السياسيين الواردة في مذكرة قدمتها منظمة العفو الدولية الى الحكومة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وفي احدى القضيتين، نجح عضو البرلمان كمبو موهادي في مقاضاة وزير الشؤون الداخلية ووزير الدولة «الامن» وكذلك ثلاثة ضباط في المخابرات، للقبض عليه بصورة غير قانونية وتعذيبه. وقد افاد امام المحكمة العليا انه ارغم على وضع رأسه في كيس من الماء، وديس على بطنه عندما كان قيد الاعتقال من ايلول/سبتمبر الى كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥.

وفي القضية الثانية برئ خمسة رجال من تهمة قتل موفن ندلوفو، وهو عضو في مجلس الشيوخ، بعد ان حكمت المحكمة بأن إفاداتهم لا يمكن قبولها لأنها اعطيت تحت التعذيب.

وافاد الرجال الخمسة امام المحكمة أنهم ضربوا بقسوة، وأخضعوا للصدمات الكهربائية، ودفعت رؤوسهم في جرادل من الماء. وعرضوا على المحكمة اثار الجروح التي نتجت عن سوء معاملتهم.

وفي شهر ايار/مايو وحزيران/يونيو، اعتقل اثنان من العاملين في اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلم في زمبابوي لمدة قصيرة بتهمة تزويد منظمة العفو الدولية بمعلومات. وما يزال ماخاتيني جودوزا، وهو لاجئ من زمبابوي ارغم على العودة من بوتسوانا في شباط/فبراير ١٩٨٦، محتجزا في حبس انفرادي. وهنا ايضا تدّعي الحكومة أنه عميل لمنظمة العفو الدولية ويساور المنظمة الخوف من انه قد عذب.

اخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في آب/اغسطس ١٩٨٦ باطلاق سراح ٦٨ سجينا ممن تبنت المنظمة قضاياهم او تولت التحقيق فيها، وقد تبنت المنظمة ١٠٦ حالات جديدة.

توجو

حبس سجناء الرأي بسبب «منشورات هدامة»

حوكم ثلاثة ممن تبنتهم منظمة العفو الدولية كسجناء الرأي امام محكمة اصلاحية في لوميه في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٦، بتهمة توزيع منشورات هدامة.

وأدين الثلاثة الذين كانوا بين العديد من الأشخاص الذين اعتقلوا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ وورد انهم عذبوا وأسيئت معاملتهم. وحكم على أتي راندولف وعلى بيا جوكونو بالسجن لمدة خمس سنوات لكل منهما. وحكم على ادينكا ابلان راندولف بالسجن ثلاث سنوات، ولكن اطلق سراحها في ٣١ تموز/يوليو بناء على امر الرئيس جناسينغبي اياديما لأسباب انسانية، ولتمكينها كأم من العودة الى منزلها واطفالها بمناسبة يوم المرأة الافريقية.

وقد أخطرت منظمة العفو الدولية حكومة توجو برغبتها في ارسال مراقب لتقييم عدالة المحاكمة ونتائجها، الا ان وزير العدل ابلغ منظمة العفو الدولية ان الحكومة تعتبرها «منحازة» ولا تقبل بحضور مراقب عنها.

غينيا الاستوائية

اعدام ديبلوماسي

يوجينو ابيسو موند هو دبلوماسي وعضو سابق في الجمعية الوطنية، اعدم رميا بالرصاص في غينيا الاستوائية في ١٩ آب/اغسطس ١٩٨٦.

لقد اعدم مباشرة بعد الحكم عليه بالاعدام من قبل محكمة عسكرية لا يجوز استئناف حكمها. فقد ورد أنه قبض عليه وعلى ٣٠ آخرين في منتصف تموز/يوليو بعد عودة الرئيس تيودورو اوبيانج نجوما مباسوجو من زيارة لفرنسا، واتهموا بمحاولة قلب الحكومة. وحكم على ١٢ آخرين، من بينهم موظفين حكوميين وعسكريين كبار، بالسجن بتهم مماثلة لمدد تتراوح ما بين ٢٨ شهرا و ٢٠ عاما.

وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها للحكومة بشأن الاعدام والسرعة التي تم بها تنفيذه عقب إصدار الحكم.

البيرو:

«عمليات الاختفاء» ومذابح السجون

قتل على الاقل ١٥٠ سجينا سياسيا في شهر حزيران/يونيو عندما حاولت قوات الجيش والبحرية والشرطة في البيرو اخماد عمليات تمرد في ثلاثة سجون في ليما. وقد «اختفى» اكثر من ٩٠ شخصا.

وزارت بعثة منظمة العفو الدولية البيرو من ٩ الى ٢٣ آب/اغسطس للقيام بتحقيق آني ومقابلة الرئيس آلان جارسيا وبعض الهيئات الاخرى. وسعت البعثة، التي ذهبت بدعوة من الحكومة، الى التحقيق بصورة خاصة في حوادث السجن (انظر عدد آب/اغسطس من النشرة الاخبارية)، وقامت مع المسؤولين بالبحث في دلائل محاولة اخفاء المذابح.

وقد اعترفت القيادة المشتركة للقوات المسلحة، المسؤولة عن اخماد التمردات، بمقتل جميع السجناء السياسيين الـ ١٢٤ في سجن لوريجانشيو وبمقتل ٣٠ سجينا من ١٦٠ سجينا سياسيا في سجن جزيرة الفرونتون. وقام الجنود بدفن جثث الذين قتلوا في لوريجانشيو سرا في مقابر عامة.

وبالرغم من أن الرئيس آلان جارسيا قد شجب عمليات الاعدام دون محاكمة في لوريجانشيو، وأمر باعتقال المسؤولين عن ذلك، لم تحصل الا استجابة رسمية ضئيلة للشكاوى حول عمليات الاعدام دون محاكمة او مواصلة الاعتقال السري للسجناء في سجن الفرونتون، حيث قامت قوات البحرية بعملياتها. وخلال زيارة البعثة، بعد مضي شهرين على الحادثة، ظل الوصول الى الفرونتون مقصورا على العاملين في القوات البحرية.

ويظل مصير اكثر من ٩٠ سجينا في الفرونتون غير معروف. وقد يكون البعض منهم ما زال حيا قيد الاعتقال العسكري السري. وبعد الحادثة، ادعى متحدث باسم القوات المسلحة بأن جثث الكثير من السجناء المفقودين قد دفنت تحت حطام الزنزانات. وكان الأحياء الـ ٣٤ من الفرونتون موجودين في سجن ليما الجديد البالغ السرية، وفي مستشفى ليما وقت زيارة البعثة.

وناقش اعضاء الوفد حوادث السجن مع المسؤولين ومع اقارب السجناء المفقودين او الموتى، ومع الأحياء من سجن الفرونتون. ومن مبعث قلق البعثة ايضا «اختفاء» حوالي ٣٠٠٠ شخص من البيرو اعتقلوا عام ١٩٨٣.

وزار اعضاء وفد منظمة العفو الدولية مدن اياكوشو وهوانتا وبونو وايافيري وكوسكو، وتلقوا شهادات من سجناء سابقين بعضهم قد «اختفى» مؤقتا، ومع اقارب السجناء «المختفين»، واعضاء جماعات حقوق الانسان ومنظمات الفلاحين والمجتمع الجامعي.

وعند عودة الوفد من اياكوشو، سعى الى إجراء مقابلة خاصة مع ممثل رئيس الجمهورية لاثارة قضايا ستة اشخاص اعتقلوا و «اختفوا» قبل ايام من وصول الوفد الى اياكوشو.

امين عام جديد لمنظمة العفو الدولية

اصبح ايان مارتن، وهو بريطاني عمره ٣٩ عاما، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية هذا الشهر. وقد خلف توماس هامربيرج الذي غادر منصبه بعد شغله لمدة ست سنوات.

والأمين العام الجديد كان يحتل سابقا منصب الامين العام للمجلس المشترك لرعاية شؤون المهاجرين والأمين العام للجمعية الفابية، وهي جمعية منتسبة الى حزب العمال.

وقد كتب إيان مارتن عن التمييز العنصري وعن قانون الهجرة البريطاني، وجال في جميع أنحاء آسيا وافريقيا واوروبا. وهو عضو سابق في اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني البريطاني للحريات المدنية، وهي مجموعة رقابية طوعية.

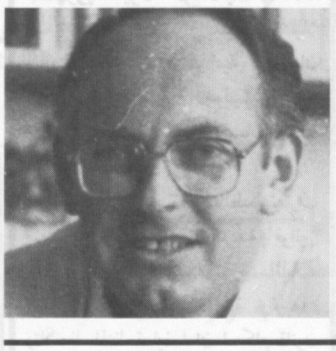

المملكة المتحدة

منظمة العفو الدولية تدعو الى اجراء تحقيق في عمليات القتل

حثت منظمة العفو الدولية حكومة المملكة المتحدة على القيام بتحقيق قضائي مستقل في عمليات القتل التي قامت بها قوات الأمن في ايرلندا الشمالية.

فقد وردت تقارير عن اربعة وثلاثين حادثة إطلاق رصاص ادت الى الموت منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢، كان ١٨ من الموتى غير مسلحين. وقتلت قوات الامن عددا من الأشخاص في ظروف تدعو الى الاشتباه بأن القتل كان متعمدا.

واجرت المنظمة تحقيقا في عمليات القتل للتأكد مما اذا كان القتل ناتجا عن سياسة الحكومة في التخلص من المعارضين، او ناتجا عن الاستخدام الضروري للقوة في تطبيق القانون والدفاع عن النفس. ولم تتمكن المنظمة من التوصل الى نتيجة مؤكدة. الا أنها تعتقد ان تحريات وتحقيقات الشرطة والاجراءات الجنائية لم تسفر عن دلائل تشير الى قتل بعض الاشخاص عمدا.

عقوبة الاعدام

علمت منظمة العفو الدولية بأن ٧١ شخصا قد حكم عليهم بالاعدام في ١٧ بلدا، وأعدم ٤٠ شخصا في ١١ بلدا، خلال شهر تموز/يوليو ١٩٨٦.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن قوانين المملكة قد توفر حماية أقل مما تتطلبه المعايير الدولية ضد الاستعمال غير المبرر للقوة التي تفضي الى الموت في تطبيق القانون. وتنص الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان ومدونة سلوك رجال تطبيق القانون الصادرة عن الامم المتحدة على استعمال القوة المميتة في حالة الضرورة القصوى فقط. ويسمح القانون البريطاني «باستخدام القوة المعقولة» لمنع وقوع الجرائم او للقيام بعملية اعتقال.

وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥، كتبت منظمة العفو الدولية الى رئيسة الوزراء تعرب عن قلقها لاخفاق الحكومة في معالجة القضايا التي اثارتها عمليات اطلاق النار على النحو الملائم. وطلبت من الحكومة اجراء تحقيق قضائي مستقل. وأجابت الحكومة بأنها تعارض كليا مثل هذا التحقيق لأن الاجراءات الحالية كافية.

وفي ٥ آب/اغسطس ١٩٨٦، اعربت منظمة العفو الدولية مرة ثانية عن قلقها لعدم قيام الحكومة بإجراء تحقيق قضائي مستقل. واشارت المنظمة الى أنه خلال المحاكمات الأخيرة لبعض ضباط الشرطة المشتركين في عمليات القتل تأكد أن الرسميين حاولوا إخفاء ادلة مهمة. ووردت بعض الادعاءات المماثلة فيما يتصل بتحقيق قام به جون ستوكر، وهو ضابط كبير من قوة شرطة أخرى، في عمليات القتل من قبل قوات الأمن في ايرلندا الشمالية. وقالت منظمة العفو في خطابها ان الادعاءات المتعلقة بتحقيق ستوكر تجعل من اجراء تحقيق قضائي مستقل امرا أشد الحاحا. واجابت الحكومة في ١ ايلول/سبتمبر مكررة أنها لا تعتقد ان هناك حاجة الى تحقيق قضائي مستقل في القضايا التي اثارتها عمليات القتل هذه.

الفيليبين

محادثات مع الحكومة الجديدة

قام وفد من ثلاثة ممثلين عن منظمة العفو الدولية بزيارة الفيليبين في شهر ايار/مايو لاجراء محادثات مع الحكومة الجديدة. واجتمع الوفد مع الرئيسة اكينو ووزير العدل ووزير الدفاع الوطني وقائد القوات المسلحة ورسميين آخرين ورئيس المحكمة العليا.

واجتمع الوفد ايضا برئيس اللجنة الرئاسية لحقوق الانسان المشكلة حديثا، جوزيه ديوكينو، واعضاء من اللجنة التي كانت قد قدمت عددا من التوصيات لتدعيم القوانين الحالية فيما يتعلق بحقوق الانسان.

ورحبت الرئيسة اكينو بحرارة باعضاء الوفد وبحثت معهم في التدابير التي اقترحتها او اضطلعت بها حكومتها لحماية حقوق الانسان. ومن بين القضايا التي اثيرت اطلاق سراح باقي السجناء السياسيين، والتحقيق في حقوق انتهاكات الانسان في ظل الحكومة السابقة، وتدريب وتثقيف العسكريين والمدنيين لاحترام حقوق الانسان، وإلغاء عقوبة الاعدام. ورحب الوفد بمبادرة الحكومة بالانضمام إلى المواثيق الدولية لحقوق الانسان. فالفيليبين هو اول بلد في آسيا يوقع على البروتوكول الاختياري للميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وارسلت منظمة العفو الدولية في وقت لاحق مذكرة الى الحكومة توجز فيها ما توصلت اليه البعثة، وتقترح وضع ضمانات اخرى. كما قدمت بحثا لتستعين به اللجان الدستورية التي تبحث في القضاء على عقوبة الاعدام، وحثت الحكومة على اجراء تحقيق في تقارير انتهاكات حقوق الانسان في جزيرة نجروس، منذ ان تولت الحكم.

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain by Shadowdean Ltd., Mitcham, Surrey. Available on subscription at £5 (US$12.50) per calendar year. ISSN 0308 6887